الدولي ، وعلاقات اسرائيل بدول اخرى ، واخذنا في الاعتبار ظروفنا اقليمية وعالمية وخصوصا علاقاتنا بالولايات المتحدة الاميركية ... وان البديل لهذا الاتفاق كان تجدد الحرب » وذكرت مئير ان اعلان مصر عن عزمها اعادة فتح القناة للملاحة واعادة تعمير مدن القناة هو بمثابة دليل على اتجاه مصر نحو السلام .

وفي دفاعها عن الاتفاقية قالت مئير في الكنيست ايضا : « ان وضعنا العسكري الاستراتيجي في الخط الجديد على الجبهة المصرية ، سيكون قويا ، فالخطوط التي يتمركز فيها جيش الدفاع الاسرائيلي بحسب الاتفاق تلائم هدفه العسكري في حال تجدد القتال » .

وانسجاما مع ما ذكر عن رفضها الضمانات الدولية وقوات طوارىء دولية ، اعلنت مئير « اننا لا نربط سلامتنا بقوات الامم المتحدة بل بقواتنا الذاتية ، ولكن هناك في الظروف الحالية ، قبل السلام أهمية لوضع قوات تابعة للامم المتحدة. ويشترط ، من اجل المحافظة على الحاجز المتفق عليه بين القوات ، عدم اخراج قوات الامم المتحدة بقرار من طرف واحد ، ذلك ان اي طلب مصري باجلاء قوات الامم المتحدة دون موافقة اسرائيل ، سيدل على مخططات خطرة ، ويتيح لاسرائيل ردا ملائما بموجب ما تتطلبه الظروف .

واعربت مئير عن قناعتها بأن الاتفاقية هي ليست ما تتمناه اسرائيل تماما ، و « انها تعكس انتصارنا في الحرب كما تعكس ما حققه المصريون في الايام الاولى من الحرب » . (صحف يوم ٧٤/١/٢٣ ، وكذلك نشرة رصد اذاعة اسرائيل في التاريخ ذاته) . ولقد كان قول مئير هذا سببا لنقد شديد وجهه اليها شبتاي طيفت في مقال تحت عنوان « ما عمل وما يجب ان يعمل » (هآرتس ١/٢٥/ ١٩٧٤) .

وعندما تكرر ترديد الوزراء الاسرائيليين عن « الاتجاهات المصرية نحو السلام » دون ان يتولى المصريون اعلان ذلك ، أعربت العديد من الصحف الاسرائيلية عن استغرابها لهذه المفارقة التي حظيت بافتتاحيات بعض الصحف (هآرتس ١/٢٠/ ٧٤ ، معاريف ٧٤/١/٢٤) ، كما استغرب ذلك عدد من اعضاء احزاب المعارضة اليمينية .

وتعليقا على الاتفاقية أعلن عضو الكنيست غاد يعقوبي — رئيس كتلة الشباب داخل حزب العمل — « ان امتحان الاتفاقية هو في تنفيذها أكثر منه في صياغتها . واذا اتضح ان المصريين لا يخلون بها فان ذلك سيكون تغييرا هاما في العلاقات بين الدولتين ، اذا ما قورن ذلك بعلاقاتنا مع مصر حتى الان . وان في الاتفاقية أسسا صريحة وغير صريحة تكبح احتمالات الحرب وتمكن من احراز تقدم سياسي . ان علينا التشديد على ان يكون تنفيذ الاتفاقيات المقبلة مع مصر بعد ان يتم فتح القناة وترميم المدن غربها » . (هآرتس ١/٢٠/ ١٩٧٤) .

وبين مؤيدي الفصل بين القوات ، كان اعضاء احزاب الائتلاف ، فقد أعلن عضو الكنيست يهودا بن مئير (من الحزب الوطني الديني — مفدال) « انني أؤيد الاتفاقية في الظروف القائمة ، الا ان السؤال يتعلق بالمستقبل وعلينا ان نؤكد انه منذ الان ، لن يتم أي انسحاب الا في حالة اتفاقية سلام شامل . وكذلك فانه حتى في اتفاقية سلام شامل يجب ان نؤمن عمقا استراتيجيا وحدودا آمنة ... لا يجوز الموافقة على انسحاب آخر دون سلام شامل » . (المصدر ذاته) .

وأعرب الوزير موشي كول (من حزب الاحرار المستقلين) في اجتماع كتلة الحزب في الكنيست ، عن قناعته بأنه اذا تم تحقيق تسوية فصل القوات، باخلاص لنص الاتفاقية وروحها فان ذلك سيكون « كسبا كبيرا لاسرائيل ومصر » ، وردا على مواقف وتصريحات الرافضين من التكتل اليميني « ليكود » ، قال « ان يوما سيأتي ويستجمع فيه عضو الكنيست مناحيم بيغن وبقية زعماء ليكود شجاعة ويعترفون علنا وعلى رؤوس الاشهاد بخطأ معارضتهم وتنبؤاتهم السوداوية ازاء اتفاقية الفصل بين القوات » . (المصدر السابق) .

وفي مقابل هذا التأييد والحماس للاتفاقية ، وقف اليمين من ليكود وجماعة «أرض اسرائيل الكاملة»، الذين بالغوا في معارضتهم ورفضهم للاتفاقية ودعوا الى مظاهرة تجمعت في احدى ساحات تل ابيب يوم ١٩٧٤/١/٢٠ ، وحضرها زعماء ليكود وضمنهم الجنرال اريك شارون الذي انهى خدمته العسكرية في ذلك اليوم وتفرغ للعمل السياسي كعضو في الكنيست ، بعد ان أصدر الى جنوده أمره اليومي الاخير مضمنا اياه نقدا ورفضا للانسحاب